مجلة الدراسات القانونية والاقتصادية ISSN 2602-7321/ EISSN 2773- 2649

السنة: 2022 المجلد: 05 العدد: 02 ص- ص: 1081- 1099

الترجمة القانونية بين المفهوم والمناهج

- ترجمة نصوص القانون الخاص أنموذجا-

Legal translation between concept and methods
- translation of Private law texts as a model-

سواسي رفيق [*1]، جامعة باتنة 1، الجزائر ، souaci.rafik@gmail.com

أمزرت وفاء شهناز [2]، جامعة وهران 1، الجزائر، wafachahinez.amzert@gmail.com

مخبر الترجمة و أنواع النصوص

معهد الترجمة جامعة وهران 1 أحمد بن بلة

تاريخ إرسال المقال: 2022/08/08 تاريخ قبول المقال: 2022/11/17

الملخص:

تعد الترجمة القانونية أحد جوانب القانون التي لم تحض سوى بالقليل من إهتمام الدارسين لأن هذا الجانب لازال لحد الآن لم ينل نصيبه الكافي من البحث و التحليل لاسيما لعلاقته الكبيرة بالصياغة القانونية و الاصطلاح القانوني و ما يتفرع عنهما من مفاهيم و تعريفات. تهدف هذه الدراسة الى محاولة تسليط الضوء على الترجمة القانونية و اهم ما يرتبط بها من مفاهيم و مناهج علمية لوضع و ترجمة المصطلحات القانونية بما يسهل تطبيقها و انفاذ احكامها من الهيئات المختصة.

الكلمات المفتاحية: الكتابة القانونية، لغة التخصص، مناهج الترجمة، المصطلح القانوني.

Abstract:

Legal translation is one of the important aspects of law that has received little attention from academics, as this aspect has not yet received its sufficient share of research and analysis, especially because of its impact significant on an important legal aspect, which is the legal wording. and legal terminology and related matters in Concepts and Definitions. This study aims to try to shed light on legal translation and the most important scientific concepts and methods associated with developing and translating legal terms in such a way as to facilitate their application and the execution of its provisions by the competent bodies.

Key words : legal writting, specialized language, translation methods, legal term.

* سواسي رفيق

المقدمة

تعد الترجمة القانونية من فروع الترجمة المتخصصة، و قد سميت كذلك لأنها تعنى بشكل اساسي بدراسة طرق وأساليب ترجمة النصوص ذات الطابع القانوني سواء كانت نصوصا تشريعية أو قضائية أو تنتمي إلى المجال الأكاديمي القانوني .

والحقيقية أن أغلب الدراسات كانت تنظر إلى الترجمة القانونية على انها من فروع علم الترجمة غير أن قلة قليلة فقط من الدراسات من إعتبرت هذه الترجمة أنها من فروع القانون كما ان هناك من ينظر اليها على انها علم مشترك يمزج بين علم الترجمة من جهة و القانون من جهة اخرى لاسيما و ان دور الترجمة القانونية حاسم في مجال التشريع و الذي يقصد به سن القواعد القانونية الجديدة و ذلك اذا كان النظام القانوني داخل الدولة يعتمد بشكل اساسي على النقل او الترجمة من نظم قانونية اخرى بلغات اخرى غير اللغة المنقول اليها.

و الترجمة القانونية بدورها يمكن تقسيمها من وجهة نظر قانونية الى ترجمة لنصوص القانون الخاص و ترجمة للقانون العام اسوة بالتقسيم التقليدي للقانون الذي ينقسم الى نوعين القانون العام من جهة و القانون الخاص من جهة ثانية .

و الواقع ان ترجمة النصوص التشريعية التي تنتمي إلى القانون الخاص يمكن القول بأنها اكثر ديناميكية من ترجمة نصوص القانون العام، هذا الأخير الذي يعتبر أكثر جمودا مقارنة بالقانون الأول لارتباطه بمجالات قانونية ميزتها الأساسية الكثرة من جهة و كثرة التعديلات التي تطرأ عليها من جهة ثانية، فضلا عن كونها تتعلق بمجالات لها صلة وطيدة بالواقع الحياتي للفرد كقانون الأسرة و القانون التجاري و القانون المدني و قوانين الملكية الفكرية و حماية المستهلك و غيرها، الأمر الذي يجعل ترجمة المفاهيم و المصطلحات المرتبطة بهذه المجالات أمرا في غاية الأهمية لاسيما في ظل الاعتماد الكبير للمشرع الجزائري على الترجمة القانونية لمختلف القوانين التي يصدرها سواء باللغة العربية أو اللغة الفرنسية .

تعنى هذه الدراسة بتسليط الضوء على واقع الترجمة لنصوص القانون الخاص في التشريع الجزائري و ذلك من خلال دراسة عينة من القوانين المعمول بها في الجزائر من اجل تحديد أهم الأساليب المعتمدة من طرف المشرع الجزائري في عملية النقل عن القوانين الأجنبية الأخرى فضلا عن الأساليب المعتمدة من طرفه من أجل ترجمة النصوص القانونية الصادرة باللغة العربية كلغة أصلية و باللغة الفرنسية بإعتبارها لغة ثانية معتمدة في اصدار القوانين في الجزائر.

إرتأينا من أجل إستعراض واقع الترجمة لنصوص القانون الخاص في الجزائر طرح الاشكالية التالية : ما مدى أهمية الدور الذي تلعبه الترجمة القانونية في الصياغة التشريعية في القانون الجزائري ؟ و هي

الإشكالية التي تتفرع عنها تساؤلات اخرى فرعية منها : ما المقصود بالترجمة القانونية ؟ و ما هي أهم الأساليب و المناهج المعتمدة من المشرع الجزائري في ترجمة مختلف النصوص القانونية ؟

و من أجل معالجة هذه الإشكالية إرتأتينا تقسيم هذه الدراسة الى مبحثين نتناول في المبحث الاول تحديد مفهوم الترجمة القانونية و يتفرع الى مطلبين، خصصنا المطلب الأول لتعريف الترجمة القانونية في حين يعنى المطلب الثاني بتحديد أنواع النصوص القانونية، أما المبحث الثاني فسنخصصه لتحديد مقتضيات الترجمة و يتفرع بدوره إلى مطلبين، نتناول في المطلب الأول تحديد عناصر الترجمة القانونية في حين نتناول في المطلب الثاني تحديد أهم المناهج المعتمدة في الترجمة القانونية .

و قد تم الاعتماد على المنهج الوصفي من اجل استعراض المفاهيم و ادراج مختلف التعريفات، إضافة إلى إستعانتنا بالمنهج المقارن و ذلك في المواضع التي تستدعي بين النصوص لاسيما بين اللغتين العربية و الفرنسية .

المبحث الأول : مفهوم الترجمة القانونية

يعد مفهوم الترجمة من المفاهيم المركبة ذلك انه يضم في طياته في الحقيقة مفهومين و هما الترجمة من جهة و التي تعني نقل المعنى من لغة إلى اخرى و القانون من جهة ثانية و الذي يعني مجموع القواعد التي تضبط سلوكات الأفراد داخل مجتمع، و من هنا وجب التطرق لمفهوم الترجمة القانونية بشيئ من الدقة ثم ضبط أنواع النصوص القانونية التي يمكن أن تكون مجالا للنقل من لغة إلى أخرى.

المطلب الأول : تعريف الترجمة القانونية

حتى لا يختلط هذا المفهوم بغيره من المفاهيم وجب قبل تحديد مفهوم الترجمة القانونية ضبط مفهوم الترجمة و القانون كل على حدى من أجل التمكن من صياغة تعريف شامل و دقيق للترجمة القانونية.

أولا : تعريف الترجمة

الترجمة مصطلح علمي أكاديمي يعني في مدلوله عملية النقل لمعاني الكلمات من لغة أولى إلى أخرى ثانية تختلف عنها، و بذلك تختلف الترجمة عن عملية الشرح في نفس اللغة، و الترجمة بذلك تشترط لتحققها توافر ركيزتين الأولى و هي إيجاد المعنى في لغة أخرى بما يتوافق أو يتطابق مع المعنى الأصلي الموجود في اللغة الاولى، أما الركيزة الثانية فتتمثل في وجوب الإختلاف بين اللغة المنقول منها و اللغة المنقول إليها.

و تعرف الترجمة على أنها عملية تقوم على إعادة التعبير عن المكافئ الطبيعي و الأقرب لرسالة نص الانطلاق، و ذلك في اللغة الهدف كما تعرف كذلك بأنها تعويض مادة نصية في لغة المصدر إلى مادة نصية في لغة أخرى و هي لغة الهدف. (1)

و الترجمة وفقا لتعريف آخر هي علم من علوم اللغة، و حقل من حقول المعرفة، تختلف أنواعها بإختلاف مجال المعرفة الذي تختص بترجمة مصطلحاته، و هي بذلك تتشعب إلى ترجمة علمية التي بدورها تتفرع إلى فروع كالترجمة القانونية أو الترجمة الهندسية أو الترجمة الطبية و حتى الترجمة الصيدلانية و الترجمة الأدبية التي تعنى بشتى صنوف الأدب و الترجمة المالية التي تعنى بترجمة الوثائق المالية و كل هذه الأنواع ميزتها أنها ترجمات متخصصة و بالتالي فإن مهمة ترجمتها يجب أن تناط إلى صلاحيات أهل التخصص. (2)

و من خلال التعريفين السابقين يتضح بأن الترجمة لها مدلولين اساسيين يمثلان ان صح التعبير ركيزتيها الاساسيتين و هما عملية نقل المعنى من جهة و اختلاف النظام اللغوي الخاص بهذا النقل اي وجوب اختلاف لغة النص المصدر الى لغة النص المنقول اليها هذا المعنى.

و التعريف بالترجمة يقتضي لا محالة التطرق كذلك لتحديد مفهوم القانون و ذلك حتى يتسنى تحديد نطاق تطبيق الترجمة القانونية .

ثانيا : تعريف القانون

يعرف القانون عموما على أنه مجموعة القواعد القانونية التي تضبط سلوكات المجتمع في مجال محدد و ينقسم القانون وفقا للتقسيم الكلاسيكي الى قانون عام و يقصد به القواعد التي تحكم العلاقات التي تكون الدولة طرفا فيها، و قانون خاص و الذي يعني مجموعة القواعد التي تحكم و تضبط العلاقات بين الأفراد، و تختلف من الناحية اللغوية صياغة هذه القواعد التي قد تكون في شكل نصوص تشريعية او لوائح او قرارات أو مقررات أو مراسيم أو أوامر .

و الحقيقة أن كل فرع من هذه الفروع سالفة الذكر له مصطلحاته الخاصة و إن تشابهت إلا أن بينها أحكام مغايرة تماما، و تختلف دلالة المصطلحات باختلاف فرع القانون الذي تستخدم او ترد فيه. (3)

(1) – حساين سهام ، ترجمة المصطلحات القانونية، مجلة النقد و الدراسات الأدبية و اللغوية، كلية الاداب و اللغات و الفنون، جامعة جيلالي اليابس، 2015، ص 03.

(2) – إكرام محمد الشريف، القانون و الترجمة القانونية في الجزائر، بدايات و تحديات، مجلة آفاق للبحوث و الدراسات، المجلد (03)، العدد (01) ، 2020، ص 138.

(3) – أمينة كواتي ، ترجمة المصطلح القانوني في ظل تعددية الأنظمة القانونية، مجلة الواحات للبحوث و الدراسات، المجلد 10، العدد 01، 2017، ص 523 .

كما أن القانون يدل على مجموعة قواعد عامة ملزمة ومجردة تنظم السلوك البشري الإجتماعي، ويتبعها جزاء على شكل مكافأة وإما عقوبة لمن ينفذها أو يخالفها، ويتم ذلك من قِبل السلطة العامة في الدولة. (4)

و الحقيقة أن تحديد تعريف كل من الترجمة و القانونية يحيلنا لا محالة الى إمكانية صياغة تعريف شامل و دقيق للترجمة القانونية في مجال القانون الخاص على النحو الذي سيأتي بيانه في العنصر الموالي.

ثالثا: تعريف الترجمة القانونية

يمكن تعريف الترجمة القانونية إنطلاقا من التعريفين السابقين لكل من الترجمة و القانون على أنها عملية نقل المعنى للمصطلحات و النصوص و الوثائق ذات الطبيعة القانونية أو المصدر القانوني من لغة أصل تسمى لغة مصدر إلى لغة ثانية و هي لغة الهدف على نحو لا يشوه المعنى أو يؤثر في المدلول بما يخلق تكافؤا من حيث المعنى و المفهوم دون تحريف ولا إضافة أو زيادة في المعنى.

غير انه و نظرا للخصائص التي يتميز بها ميدان القانون كونه معياريا و قصريا، فإن الترجمة القانونية قد تشهد تعددا في تسمية المصطلح و في بنيته التركيبية و الصرفية و بالتالي يمكن أن نجد للمفهوم الواحد مقابلات عديدة و هو ما يعرف بالتنوع المصطلحي، و هذا التنوع يرجع بالأساس إلى تنوع النظم القانونية و اللغوية التي تختلف بإختلاف الرقع الجغرافية غير أن ذلك لا يعني أبدا تعريف دلالة المصطلح بل أن المعنى واحد و المبنى مختلف (5)

كما تعرف الترجمة القانونية كذلك على أنها ترجمة الوثائق القانونية مثل العقود و النصوص القانونية و الوثائق المتعلقة بالمحاكم و الآراء و الملفات الحكومية، و هو الأمر الذي يستدعي في المترجم أن يكون متخصصا في الجانب القانوني لأن القانون هو نظام مرتبط بلغة مقيدة في حد ذاتها بمجموعة من المعايير، و وجوب أن يكون المترجم مختصا في القانون فإن ذلك في الحقيقة حتى يتمكن من إستيعاب معاني النص القانوني و التمكن من إعادة التعبير و التركيب في اللغة المستهدفة وفقا لمعايير و إستعمالات اللغة و وفقا للنظام القانوني الذي تتبعه اللغة الهدف.(6)

و يمكن الإستنتاج من خلال التعريفات السابقة أن الترجمة القانونية تعنى بترجمة اللغة في مستواها التخصصي القانوني، و التي تختلف إختلافا جوهريا عن اللغة العادية حيث أنها لغة تستند إلى سجلات

(4) – بانا ضمراوي، تعريف القانون، مقال متاح على موقع الانترنيت "موضوع" ، تم الاطلاع بتاريخ : 2022/07/30، على الساعة : 17.20، يمكن الاطلاع على المقال عبر الرابط التالي :

https://mawdoo3.com/تعريف_القانون

(5) – ياسمين طواهرية و زينة سي بشير، التنوع المصطلحي في الترجمة القانونية ما بين العربية و الاسبانية، مجلة معالم، المجلد 10، العدد 01، 2020، ص 141 .

(6) – حساين سهام ، المرجع السابق، ص 03.

مصطلحية خاصة تختلف من حيث الدلالة عن الإستعمال العادي لنفس المصطلحات ضمن الإستعمالات الأخرى للغة العادية. (7)

و لهذا فإن من أهم المسائل الواجب على المترجم القانوني أخذها بعين الإعتبار قضية التكافؤ الوظيفي للنصوص و العبارات القانونية، و كذا الأخذ بالحسبان الإختلاف بين الأنظمة القانونية في مختلف أنحاء العالم، و كذا تميز النصوص القانونية الأصلية عن غيرها نظرا لتفرد النظام القانوني الذي تنتمي اليه بها إلى جانب مسألة تعدد المعاني للمصطلح الواحد ضمن نفس اللغة. (8)

و تحديد تعريف الترجمة القانونية يقودنا إلى ضرورة تحديد أنواع النصوص القانونية التي يمكن أن تكون مجالا لتطبيق أساليب الترجمة، و ضبط مسألة أنواع النصوص القانونية يؤدي بالضرورة لإخراج غيرها من النصوص من دائرة النصوص القانونية و بالتالي إخراج ترجمة هذه النصوص من نطاق الترجمة القانونية.

المطلب الثاني : أنواع النصوص القانونية

اللغة القانونية هي لغة تختلف في معجميتها و دلالتها عن اللغة العادية حيث تتميز ببعدها عن كل ما هو ايحائي، كما تتميز بإعتمادها على كل ما هو متعين و ظاهر، كما أن من أهم سماتها أنها لغة تداولية تضبط سلوك الافراد، و لغة تتسم بالعموم في الخطاب و بالتجريد في التعيين، و هي خصائص القواعد القانونية بصفة عامة كما تمتاز بخاصية الإلزام بمعنى إقترانها بجزاء في حال الإخلال بها أو مخالفتها. (9)

و تنقسم النصوص القانونية ألى ثلاث انواع رئيسية و هي : النصوص التشريعية و النصوص القضائية و أخيرا النصوص البحثية الأكاديمية و سوف نتطرق بشيئ من التفصيل لكل نوع من هذه الأنواع مع إدراج لأمثلة عن هذه النصوص.

أولا: النصوص التشريعية

يقصد بالنصوص التشريعية النصوص القانونية البحتة التي يكون مصدرها التشريع و التي هي عبارة على مواد قانونية تخص تنظيم مسألة معينة، كما يعرف هذا النوع من النصوص بالنصوص المعيارية لأنها تتضمن مجموع المعايير القانونية التي يجب ان تتوافق معها المراكز القانونية و تتميز بالأسلوب الأدائي و

(7) – عبد الحق بلعابد، ترجمة النص القانوني بين كفاءات المترجم و اكراهات المصطلح، مجلة المترجم، المجلد 6، العدد1، 2006، ص 93.

(8) – بوجلاب أمين، بوخالفة محمد رضا و بن عودة عديلة، تكوين المترجم في مجال الترجمة القانونية في عصر العولمة بين الواقع الاكاديمي و الآفاق المهنية، مجلة دفاتر الترجمة، المجلد 24، العدد 1، 2021، ص 299-301.

(9) – عبد الحق بلعابد ، المرجع السابق، ص 93.

الإنجازي، و هي تحرر بأسلوب عكس الأسلوب الوصفي شائع الإستعمال لأنها تعنى بالإتيان بحقائق لم تكن معروفة من قبل أو لا وجود قانوني سابق لها بل أن هذه النصوص هي المنشأة لها. (10)

و تتخذ النصوص التشريعية عدة أشكال من حيث التسمية و ذلك تبعا للسلطة المصدرة لها كالقوانين العادية و القوانين العضوية، و الأوامر اذا كانت صادرة عن رئيس الجمهورية، و المراسيم بمختلف انواعها كالمراسيم التنفيذية و المراسيم التشريعية و المراسيم الرئاسية، و القرارات و المقررات و غيرها.

و من أمثلة النصوص التشريعية في مجال القانون الخاص نصوص القانون المدني و القانون التجاري و قانون المنافسة و قانون حماية المستهلك و قانون القواعد المطبقة على الممارسات التجارية و قوانين الملكية الفكرية كقانون المؤلف و براءة الاختراع و قانون الجمارك و غيرها كثير من الامثلة التي تزخر بها المنظومة التشريعية الجزائرية .

ثانيا : النصوص القضائية

يقصد بها النصوص القانونية الناتجة عن إصدار السلطة القضائية لقراراتها بعد تدخلها لأداء مهامها و هي اللغة المستخدمة في تحرير الأحكام القضائية و القرارات التي تصدر عن الهيئات القضائية بكامل درجاتها، و كذا المدونات التي تتضمن القضايا و التقارير القانونية (11)

و من امثلة النصوص القضائية في مجال القانون الخاص العرائض المرفوعة أمام اقسام المحكمة بمختلف فروعها، و القرارات الصادرة عن الجهات القضائية العادية كالقسم التجاري او القسم المدني او قسم شؤون الأسرة او القسم الإجتماعي أو القسم الإستعجالي، و الأوامر على عرائض، و الحجوز و البيوع و غيرها. و ميزة هذه النصوص أنها تفصل في المنازعات التي تحدث أمام القضاء العادي لأن الدولة لا تكون طرفا في هذه النزاعات خلاف القضاء الجزائي الذي تكون فيه النيابة العامة خصما و خلافا للقضاء الإداري الذي تكون فيه الدولة او أحد هيئاتها أو مؤسساتها العمومية طرفا فيها سواء مدعية أو مدعى عليها.

كما تتميز النصوص القضائية الناتجة عن تطبيق القانون الخاص بكونها لا تتضمن تدابير قمعية أو جزائية بل يكون موضوعها في الغالب جزاءات مالية كالتعويض عن الضرر أو تنفيذ السندات التنفيذية، او إجرائية كالطلاق و إسناد الحضانة و تقرير حق النفقة و غيرها.

ثالثا : النصوص القانونية الأكاديمية

(10) – زهرة عبد الباقي، اشكالية ترجمة مصطلحات قانون الجنسية الجزائري،مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجيستير، تخصص تعليمية الترجمة و المصطلحاتية، قسم الترجمة، كلية الاداب و اللغات، جامعة اب بكر بلقايد، تلمسان، 2014-2015، ص 33.

(11) – إكرام محمد الشريف، المرجع السابق، ص 141.

و يقصد بهذا النوع من النصوص الكتابات البحثية التي تتضمن دراسة مسألة معينة من مسائل القانون، و من أمثلتها اللغة المستعملة في تدريس القانون، كما تشمل كذلك اللغة المستعملة في المجلات و الدوريات و البحوث الأكاديمية القانونية و المناهج القانونية الخاصة [12]

و كثيرة هي الأمثلة عن النصوص القانونية الأكاديمية و من ذلك جميع المؤلفات المحررة على يد أخصائي القانون كالكتب القانونية و شروحات القانون و المقالات العلمية القانونية في مجلات محكمة، و المطبوعات الجامعية لمقاييس القانون و مذكرات الليسانس و الماجيستير و كذا البحوث القانونية الطويلة كرسائل الدكتوراه.

تشمل كذلك النصوص القانونية بالإضافة الى ذلك الوثائق الرسمية التي قد تصدرها هيئات دولية أو وطنية تتضمن شروحا لنصوص قانونية و كذا الأعمال التحضيرية لمختلف المناسبات القانونية كالملتقيات والمؤتمرات القانونية، إضافة الى ذلك تشمل هذه النصوص آراء كبار الفقهاء و المدونات القانونية و التقارير الدورية و مناهج التعليق على المواد القانونية و مقالات التعليق على الأحكام و القرارات القضائية ومداخلات الملتقيات العلمية و مختلف الإسهامات البحثية في المجال القانوني .

و الحقيقة أن ما يغلب على هذه النصوص هو الإصطلاح القانوني، و الذي يتميز في أنه كان لفظا مقتبسا من المعجم اللغوي العام غير ان رجل القانون كيفه في اطاره القانوني الخاص حتى يكتب دلالته العلمية [13]

المبحث الثاني : أساسيات الترجمة القانونية

الترجمة القانونية في أهم مضامينها هي عملية تأليف ثانية لمضمون سبق وجوده ألا وهو نص قانوني معد سلفا مهما كانت طبيعة هذا النص سواء تشريعية أو قضائية أو أكاديمية. ومادام الأمر كذلك، فإنه يمكن القول بأن الترجمة القانونية تقوم على أساسين و هما وجود مادة نصية قانونية أصلية من جهة، وإستنادها إلى مجموعة من التقنيات و الأساليب من جهة أخرى .

المطلب الأول: عناصر الترجمة القانونية

تتمثل عناصر الترجمة القانونية في وجوب توافر ركيزتين أساسيتين و هما النص الأصلي من جهة، و النص الهدف من جهة أخرى و ما يميزهما هو وجوب أن يكون كل منهما منتميين إلى لغتين مختلفتين من حيث المبنى و وجوب توافقهما من حيث المعنى .

أولا : النص القانوني المصدر

(12) – إكرام محمد الشريف، المرجع السابق، ص 141.

(13) – شريفي عبد الواحد و آخرون ، ترجمة النص القانوني، دار الغرب للنشر و التوزيع، وهران، 2006، ص 35.

يقصد به النص القانوني المنقول منه أو النص منشأ الترجمة القانونية أو أصلها، وميزته أنه نص مترابط يتشكل من مجموع وحدات متشابكة و معقدة، و تتوافر فيه عناصر الإتساق والإنسجام وهو النص الأصلي الذي تبدأ منه عملية الترجمة (14)

وبالرجوع إلى نصوص التشريع الجزائري نجد أن أصلية أو أصالة النص القانوني قد تحمل دلالتين أولهما أن النص القانوني الأصلي قد يعني نصوصا قانونية يتم نقلها من نصوص قانونية مقارنة أو مواثيق دولية بلغات أخرى ليس من ضمنها اللغة العربية، و من هنا وجب التنويه إلى أن الكثير من نصوص القانون الجزائري تأخذ هذا الشكل سواء نقلا عن نصوص إتفاقيات أو معاهدات صادقت عليها الجزائر أو إنضمت إليه، و بالتالي أصبحت نصوصا تتدرج ضمن المنظومة التشريعية للجزائر، أو أن أجزاء منها منقولة مع الترجمة عن قوانين مقارنة مثل القانون الفرنسي، و كأمثلة عن ذلك القانون المدني و القانون التجاري وقانون الإجراءات المدنية و الإدارية حيث أن الكثير من أحكام مواد هذه القوانين مقتبسة من تشريعات مقارنة.

و قد يأخذ النص الأصلي شكلا آخر، و هو في هذه الحالة ليس نقلا عن نصوص من قوانين مقارنة، بل ترجمة لنسخ القانون الذي يصدر داخل الجزائر، حيث أن جميع النصوص القانونية الصادرة في الجزائر تصدر في نسختين العربية و الفرنسية و ميزتهما أن كلاهما نسخة رسمية من نفس الدرجة القانونية (15)

وتناول النص المصدر كنقطة بداية لعملية الترجمة القانونية يقودنا لا محالة إلى الإحاطة بالعنصر الثاني للترجمة القانونية ألا وهو النص الهدف .

ثانيا : النص القانوني الهدف

يقصد به النص القانوني المنقول إليه أو النص الذي يكون من حيث البنية و التركيب النتيجة اللغوية للترجمة القانونية، و هو يعبر عن النتيجة النهائية أو الشكل النهائي الذي يصل إليه النص المصدر بعد ترجمته، و ميزته من حيث كتابته القانونية أنه يقوم على نفس الركائز و العناصر التي يقوم عليها النص الأصلي، مع وجوب تحقيق نفس الغرض المرجو منه و هو نقل المعاني القانونية بصورة سليمة (16)

(14) – رمضاني فاطمة الزهراء، الترجمة القانونية للقاعدة الدستورية من العربية الى الفرنسية : بين اشكالية المصطلح و صعوبة البحث عن معناها الدلالي المقصود (التعديل الدستوري لسنة 2020 انموذجا) ، مجلة دفاتر الترجمة، المجلد 27، العدد خاص (2022)، ص 259.

(15) – بالرجوع الى الموقع الرسمي للجريدة الرسمية في الجزائر نجد انه يتيح الاطلاع و تحميل القوانين الصادرة باللغة العربية على الرابط : https://www.joradp.dz/HAR/Index.htm

كما يتيحها باالغة الفرنسية على الرابط : https://www.joradp.dz/HFR/Index.htm

(16) – رمضاني فاطمة الزهراء، المرجع السابق، ص 259.

و غالبا ما يكون النص الهدف في المنظومة التشريعية الجزائرية باللغة العربية سواء كانت النسخة الأصلية التي صدر بها القانون باللغة العربية او بالفرنسية، و يكون كذلك إذا كان النص القانوني الأصلي قد تم نقله بالترجمة عن نصوص إتفاقيات أو معاهدات دولية محررة بلغات غير اللغة العربية، و هنا يكون لزاما الإتيان بالترجمة القانونية لهذه النصوص لأنها ستصدر باللغة العربية في شكل مواد قانونية، و تأخذ نفس الحكم عمليات النقل عن نصوص قوانين مقارنة لدول كالنقل عن التشريع الفرنسي مثلا، و قد يكون النص الهدف باللغة الفرنسية حيث يتم ترجمته إلى الفرنسية في حال صدور النسخة الأصلية للقانون باللغة العربية.

و الحقيقة أن الترجمة القانونية للنصوص الصادرة بلغات أخرى، إنما تدخل ضمن الصياغة التشريعية و من أساليب إصدار القوانين الجديدة مما يوضح أهمية هذا المجال الذي ليس فقط تكافئا لغويا و إنما مصدرا من مصادر وضع القوانين و صياغتها.

المطلب الثاني: المناهج المعتمدة في الترجمة القانونية

الحقيقة أن مناهج الترجمة القانونية هي ذاتها الأساليب المنتهجة في الترجمة على العموم مع بعض الخصوصية لإرتباطها بلغة القانون، و على ذلك فقد جرى تقسيم هذه المناهج إلى مناهج مباشرة و مناهج أخرى غير مباشرة، و معيار المفاضلة بينهما هو مقتضيات لغة التشريع المنقول إليها، و مدى ملائمة الصياغة القانونية لقواعد اللغة المنقول إليها.

أولا : المناهج المباشرة للترجمة القانونية

تنقسم هذه المناهج إلى ثلاث مناهج و هي الإقتراض اللغوي و الترجمة الحرفية و النسخ، و يعود الفضل في نشأة هذا التقسيم إلى كل من فيني و درابلني في كتباهما الموسوم بعنوان "الأسلوبية المقارنة للفرنسية و الإنجليزية" الذي يعد أحد الأعمال الأكثر تأثيرا في دراسات الترجمة [17]

1ـ الإقتراض اللغوي

يعرف الإقتراض اللغوي بأنه وضع مصطلح جديد عن طريق النقل المباشر للمصطلح الأصلي من النص القانوني الأصلي، و غالبا ما يتم اللجوء إلى هذا الأسلوب في حال لم يوجد مكافئ مصطلحي قانوني في اللغة المنقول إليها، و غالبا ما يكون مرد ذلك إلى عدم تشابه النظم القانونية أو إختلاف مصادر القانون بين كل من اللغتين القانونيتين المنقول إليها و المنقول منها.

(17) – ماتيو غيدير، مدخل الى علم الترجمة ، التأمل في الترجمة : ماضيا و حاضرا و مستقبلا، ترجمة أ.د محمد أحمد طجو، جامعة الملك سعود، النشر العلمي و المطابع، 2012، ص 86.

و يزخر التشريع الجزائري بالكثير من نماذج الإقتراض لاسيما في عملية الترجمة للنصوص القانونية من و إلى الفرنسية، فمصطلح الشيك مثلا الذي تضمنته المواد 472 و ما بعدها من القانون التجاري الجزائري يعد نموذجا عن عملية الإقتراض إذ يعد هذا المصطلح نقلا للمصطلح الفرنسي الأصلي chèque.

و تعد النسخة الفرنسية من قانون الأسرة [18] نموذجا حيا عن الإقتراض اللغوي لمصطلحات القانون من العربية إلى الفرنسية، ذلك أن الكثير من مفاهيم هذا القانون قد تم نقلها بطريق الإقتراض إلى اللغة الفرنسية و مثال ذلك صداق المثل sadak el mithl، الخطبة el khitba، الخلع khol'a، العدة idda، الحضانة hadana و الكفالة kafala و غيرها من المصطلحات، إلى جانب ترجمتها عن طريق الشرح ضمن نفس النسخة لذات القانون [19]

2ـ الترجمة الحرفية للنصوص القانونية

يسمى هذا المنهاج أو الطريقة كذلك بالترجمة كلمة بكلمة، و تعني الإنتقال من اللغة الأصلية إلى اللغة المستهدفة بإستبدال كل عنصر من الأصل بما يقابله في النص الهدف، كما تعد الترجمة الحرفية أكثر أساليب الترجمة المعمول بها، بل أن أغلب النصوص القانونية تتم ترجمتها بأسلوب كلمة بكلمة، و يجري الميل إلى إنتهاج هذا الأسلوب لكونه يحقق نوعا من التطابق بين اللغتين المنقول منها و المنقول عنها تطابقا كليا او جزئيا [20]

فطرق الطعن العادية المعروفة في القانون الجزائري تمت ترجمتها بأسلوب الترجمة الحرفية أو الترجمة كلمة بكلمة كالمعارضة l'opposition، الإستئناف l'appel، و طرق الطعن غير العادية كالطعن بالنقض le pourvoi en cassation، و الطعن لطريق إعتراض الغير الخارج عن الخصومة la tierce opposition و إلتماس إعادة النظر le recours en rétractation [21]

و الحقيقة أن هذا الأسلوب و على الرغم مما فيه من بساطة و وضوح إلا انه قد يؤدي الى نتائج وخيمة تؤثر على صوابية الترجمة إذا لم تراعى فيه دقة إختيار الترجمة المناسبة و من الأمثلة التي نوردها كعينة

(18) – أمر رقم 84-11 مؤرخ في 9 رمضان عام 1404 الموافق 9 يونيو سنة 1984 والمتضمن قانون الأسرة، المعدل والمتمم بموجب الأمر رقم 02-05 المؤرخ في 27 فبراير 2005 ، الصادر بالجريدة الرسمية عدد 15، الصادرة بتاريخ : 27 فبراير 2005.

(19) – المواد 04 و 33 و 54 و 58 و 62 و 116 .

(20) – زهرة عبد الباقي ، المرجع السابق، ص 44.

(21) – تضمنت طرق الطعن المواد 327 و 332 و 349 و 380 و 390 من القانون 08-09 المؤرخ في 18 صفر 1429 الموافق 25 فبراير 2008 المتضمن قانون الاجراءات المدنية و الادارية، المعدل و المتمم بالقانون 22-13 المؤرخ في 13 ذي الحجة 1443 الموافق 12 يوليو 2022، ج ر عدد 48 ، المؤرخة في 17 يوليو 2022.

من القانون الجزائري القانون المتعلق بالبذور و الشتائل و حماية الحيازة النباتية [22] فنجد أنه قد تضمن الكثير من المواضع التي تميزت بعدم الدقة في وضع المصطلح، و من النماذج على ذلك مثلا انه قد تم ادراج عبارة الحيازة النباتية عوضا عن الحاصل النباتي، و مصطلح الحداثة بدلا من الجدة و التمايز بدلا من التميز، و التناسق بدلا من التجانس، و الإستقرار بدلا من الثبات، و سجل الحقوق بدلا من فهرس الحقوق، و النهايات المسبقة بدلا من الإنقضاء المسبق، و السحب بدلا من إسقاط الحق و الإلغاء بدلا من البطلان، و مصطلحي الإنشاء و الوضع و بدلا من الإبتكار [23]

و ميزة هذه المصطلحات أنها مصطلحات باللغة الفرنسية في الأصل و تم نقلها للغة العربية ضمن أحكام القانون الجزائري للبذور و الشتائل و حماية الحيازة النباتية.

3ـ النسخ:

يقوم النسخ و الذي يعرف أيضا بالمحاكاة في الأساس على الترجمة الحرفية أو الترجمة كلمة بكلمة، غير أنها لا تتعلق بكلمة واحدة أو مفهوم واحد بل تتعلق بمجموعة من المصطلحات أو المفاهيم القانونية المستعملة معا بمعنى أن النسخ يعنى إقتباس جملة قانونية كاملة و ليس كلمة واحدة .

و يتم اللجوء أكثر إلى أسلوب النسخ في ترجمة مواد القانون التي تتضمن وضع تعريفات قانونية أو تحديد لمفاهيم قانونية أو تحديد نطاق تطبيق قانون معين، و الغرض من ذلك تحري الدقة في ترجمة المفهوم أو تحديد نطاق تطبيق القانون، كما يتم اللجوء إلى هذا الأسلوب لترجمة مواد القانون التي تتضمن قواعد قانونية آمرة أو مكملة لأن هذا الأسلوب يكون الأجدر في نقل هذه القاعدة وفقا لصياغتها المنطقية الأصلية .

و نورد كمثال عن النسخ كل من المادة الأولى و المادة 01 مكرر من القانون التجاري [24] حيث تضمنت المادة الأولى تعريف التاجر بالقول "يعد تاجرا كل شخص طبيعي أو معنوي يباشر عملا تجاريا و يتخذه مهنة معتادة له، ما لم يقض القانون بخلاف ذلك" و التي تمت ترجمتها إلى الفرنسية كما يلي :

''Est réputée commerçante toute personne physique ou morale qui exerce des actes de commerce et en fait sa profession habituelle, sauf si la loi en dispose autrement''

(22) – القانون رقم 05-03 مؤرخ في 27 ذي الحجة عام 1425 الموافق ل 6 فبراير 2005، يتعلق بالبذور و الشتائل و حماية الحيازة النباتية، ج ر، العدد 11 المؤرخة في : 9 فيفري 2005.

(23) – سواسي رفيق، الحماية القانونية للأصناف النباتية الجديدة في القانون الجزائري و الإتفاقيات الدولية، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، تخصص قانون الملكية الصناعية، قسم الحقوق، جامعة باتنة 1، السنة الجامعية 2021-2022، ص 481 .

(24) – الامر رقم 75-59 المؤرخ في 20 رمضان عام 1395 الموافق 26 سبتمبر 1975 المتضمن القانون التجاري ، المعدل و المتمم بالقانون رقم 22-09 المؤرخ في 04 شوال 1443 الموافق 5 مايو 2022، ج ر عدد 32، المؤرخة في 14 مايو 2022.

و المادة 01 مكرر من القانون التجاري التي تحدد نطاق تطبيق هذا القانون بالقول "يسري القانون التجاري على العلاقات بين التجار، و في حالة عدم وجود نص فيه يطبق القانون المدني و أعراف المهنة عند الاقتضاء" و هي المادة التي نقلت إلى الفرنسية عن طريق المحاكاة على النحو التالي:

''Les rapports entre commerçants sont régis par le code de commerce,et à défaut, par le code civil et les usages de la profession s'il échet''

و في كلا المثالين يلاحظ أن المشرع الجزائري قد انتهج أسلوب النسخ بين نصي القانون التجاري بالعربية و بالفرنسية و هو الأسلوب الذي يغلب على جميع النصوص التشريعية في الجزائر.

ثانيا : المناهج غير المباشرة في الترجمة القانونية

تعني المناهج غير المباشرة أساسا المناهج التي لا تقوم على الترجمة المباشرة، و ذلك يعني أنها تتجاوز مجرد نقل الرموز اللغوية من مصطلحات قانونية في اللغة الأصلية، و البحث عن ما يقابلها مباشرة من رمز لغوي في اللغة المنقول إليها و تتمثل هذه الأساليب أساسا في كل من التكافؤ الوظيفي و الترجمة الشارحة و أخيرا كل من التطويع و الإبدال .

1ـ التكافؤ الوظيفي

يقصد بالتكافؤ الوظيفي أن تتم ترجمة مصطلح قانوني في لغة قانونية بما يكافئه وظيفيا من مصطلح قانوني في لغة أخرى، و هو بذلك يعني ترجمة المصطلح القانوني من النظام القانوني للغة المنقول منها إلى ما يجانسه و يكافئه وظيفيا في النظام القانوني للغة المنقول اليها [25]

و كثيرة هي حقيقة مواضع الإستعانة بالتكافؤ الوظيفي ضمن مختلف تشريعات القانون الجزائري، و على سبيل المثال قانون الإجراءات المدنية و الإدارية بنسختيه العربية و الفرنسية نجد فيه بعض مواضع الإستعانة بالتكافؤ الوظيفي بمصطلح demandeur تمت ترجمته إلى العربية بمصطلح المدعي أي الشخص الذي يبادر برفع الدعوى القضائية ضد شخص آخر رغم أن كلا المصطلحين بعيدين عن بعضهما من منظور الترجمة الحرفية إلا أنهما متكافئين وظيفيا من حيث المعنى الذي يعبران عنه، و الأمر نفسه بالنسبة لمصطلح defendeur و الذي إذا ترجم حرفيا فإنه يعني المدافع غير أنه من منظور زاوية القانون و بالتحديد قانون الإجراءات المدنية و الإدارية يعني المدعى عليه و هو الشخص الذي ترفع ضده الدعوى القضائية صداق [26]

(25) – مركز البحوث و الدراسات متعددة التخصصات، قواعد الترجمة القانونية و تقنياتها الاساسية، مقال متاح على الانترنيت، تم الاطلاع بتاريخ : 2022/07/31، على الساعة : 19.31، يمكن الاطلاع على المقال عبر الرابط :
https://www.mdrscenter.com/الترجمة-القانونية-legal-translation/

(26) – المادة 13 من ق إ م و إ.

من الأمثلة التي نوردها من قانون الإجراءات المدنية و الإدارية الجزائري فيما يتعلق بالتكافؤ الوظيفي ترجمة مصطلح le poursuivant و le poursuivi إلى كل من طالب التنفيذ و المنفذ ضده، و ذلك لإستحالة الترجمة الحرفية أو الترجمة كلمة بكلمة في هذين الموضعين لأنهما لو ترجما كذلك لكانت حصيلة الترجمة هي المتتبع "بكسر الباء" و المتتبع "بفتح الباء" على التوالي، و هو الأمر غير من الممكن من زاوية القانون التي تعرف هذا الإستعمال بهذه الطريقة لهذا المعنى لكل من المصطلحين المذكورين [27]

و من كمثال آخر من القانون المدني الجزائري نجد مصطلح éviction الذي تضمنته المادة 375 و الذي إن ترجم حرفيا فإنه يترجم بمصطلح "الحرمان" غير انه ترجم إلى نزع اليد الكلي عن المبيع، و نزع اليد يقصد به تجريد المشتري من المبيع في حال ثبوت بيعه من طرف شخص آخر ممن لا تتوفر فيه صفة المالك الحقيقي [28]

و الأمر نفسه بالنسبة لعبارة la vente dans la dernière maladie و التي تعادلها وظيفيا "البيع في مرض الموت" ضمن أحكام القانون المدني الجزائري بنسختيه بالعربية و بالفرنسية و لو ترجمت حرفيا لكانت بالعربية "البيع في المرض الأخير" و لقد ترجمت هكذا لتتناسق مع المعهود في النظام القانوني الجزائري [29]

2ـ الترجمة الشارحة

يعد هذا الأسلوب كذلك من بين الأساليب الأكثر شيوعا في الترجمة القانونية لسبب بسيط هو إختلاف بنى و تراكيب اللغات فيما بينها، و عدم إمكانية محاكاة لغة ما لأساليب وضع الجمل و البنى اللفظية للمصطلحات القانونية، لذلك يتم اللجوء إلى ترجمة المصطلح الأصلي من اللغة المنقول منها عن طريق شرحه في اللغة المنقول إليها في حال كان النقل المباشر أو التكافؤ الوظيفي غير ممكن.

و قد تم اللجوء إلى الشرح في الكثير من المواضع في مختلف القوانين ضمن المنظومة التشريعية الجزائرية ان لم نقل كلها او على الاقل جلها .

فالقانون التجاري الجزائري مثلا يتضمن إدراج مجموعة من المفاهيم التي هي في الأصل مفاهيم من نظم مقارنة و ذلك عن طريق شرحها، و من أمثلة ذلك سند الخزن : le Warrant، و عقد تحويل الفاتورة :

(27) – كثيرة هي المواضع ضمن ق إ م إ التي تضمنت ذكر هذين المصطلحين منها على سبيل المثال المادة 617 بالنسبة لمنفذ ضده و المادة 619 بالنسبة لطالب التنفيذ.

(28) – الأمر رقم 75-58 المؤرخ في 26 سبتمبر 1975 المتضمن القانون المدني المعدل و المتمم بالقانون 05-10 المؤرخ في 13 جمادى الاولى عام 1426 الموافق 20 يونيو 2005، ج ر عدد 48 المؤرخة في 19 جمادى الاولى 1426 الموافق 26 يونيو 2005.

(29) – المادة 408 من ق م.

Le factoring [30] و من الأمثلة ايضا مصطلح مقابل الوفاء : la provision و الضمان الاحتياطي : l'aval [31]

و في القانون المدني نجد مثلا الرهن الرسمي : l'hypothèque و الرهن الحيازي : le nantissement رهن المنقول : la gage [32]

كما وجب التنويه إلى أن الترجمة الشارحة قد تستعمل جنبا إلى جنب مع الإقتراض و ذلك لتيسير الفهم لدى المتلقي الاخر، فجميع الأمثلة التي تم الإستعانة بها سابقا من أحكام قانون الأسرة الجزائري قد تم كذلك شرحها ضمن النسخة الفرنسية لقانون الأسرة و من الأمثلة على ذلك الكفالة التي تم شرحها بعبارة recueil legal، و الحضانة بعبارة droit de garde و العدة بعبارة retraite legale [33]

3ـ الإبدال و التطويع

يقوم أسلوب الإبدال بشكل أساسي على تغيير التركيب النحوي أو الصرفي للمصطلح القانوني داخل اللغة القانونية المنقول إليها تماشيا مع قواعد هذه اللغة و شروط الكتابة فيها، و كذا صحة التركيب الجملي للكلام بما فيها تسلسل الكلمات .

و إذا كان الإبدال يقوم على تغيير الفئة النحوية فإن التطويع يتم اللجوء إليه عن طريق إستعمال عبارة ترادف المصطلح القانوني المنقول و ذلك في حال إستحالة وجود مصطلح مرادف، و بذلك ينتج وجود إختلاف في المادة المعجمية للغة الأصلية المنقول عنها عن المادة المعجمية للغة المنقول إليها كأن يتم ترجمة مجموعة كلمات بكلمة واحدة و العكس [34]

من الأمثلة التي نوردها لتوضيح الإبدال ما ورد في الفصل الخامس من قانون الإجراءات المدنية و الإدارية حيث ترجمت عبارة saisie-exécution immobilière بعبارة الحجز التنفيذي على العقارات في حين لو ترجمت حرفيا لكانت عبارة حجز التنفيذ العقاري و هي غير مستساغة قانونا [35]

و نفس الأمر مع عبارة saisie-exécution mobilière و التي ترجمت الى الحجز التنفيذي على منقول و لو ترجمت حرفيا لكانت حجز تنفيذ المنقول و هي كذلك غير مستساغة قانونا، و يلاحظ في كلا

(30) – المواد 543 مكرر 543 مكرر 08 543 مكرر 14 من القانون التجاري .

(31) – المادتين 395 و 497 من القانون التجاري .

(32) – المواد 882 و 948 و 996 من القانون المدني.

(33) – المواد 116 و 62 و 58 من قانون الاسرة .

(34) – زهرة عبد الباقي، مرجع سابق، ص.ص 47.48.

(35) – المادة 721 من ق إ م إ .

الحالتين انه قد تم ابدال مصطلح exécution الذي هو اسم باللغة الفرنسية بصفة "التنفيذي" باللغة العربية و الذي و هو صفة و ليس إسما [36]

و نأخذ من الأمثلة التي نوردها عن التطويع كل من مصطلحي saisie-foraine و saisie-gagerie الذين تضمنتهما المادتين 657 و 653 من النسخة الفرنسية من قانون الإجراءات المدنية الإدارية و اللذين يعدان في الأصل مصطلحين منحوتين باللغة الفرنسية، و النحت يقصد به استخراج كلمة من كلمتين و يلجأ اليه لمعالجة الكلمات الأوروبية فيتكون معنى ثالث انطلاقا من الكلمة الاولى التي تفيد معنى أول و الكلمة الثانية التي تفيد معنى ثالث [37] و قد تم تطويعهما إلى العربية بترجمتهما إلى كل من "حجز المؤجر على المدين المتنقل" و "حجز المؤجر على أموال المستأجر" على التوالي و من هنا يظهر جليا منهج التطويع حيث تم إستبدال جملتين كاملتين بالعربية بكلمتين منحوتيتين بالفرنسية.

الخاتمة

إن الترجمة القانونية تلعب دورا كبيرا في النظام القانوني للدولة و هي ذات علاقة وطيدة بالصياغة اللغوية لقواعد القانون، و عليه فإن دقة الإصطلاح يعتبر العقبة الأساسية أمام تحقق صحة و جودة الترجمة القانونية، و لهذا فإنه يمكن القول أن التأصيل العلمي و القانوني للترجمة القانونية كفيل بتحقيق النتائج المرجوة ألا و هي النقل الصحيح للمعنى من جهة و الصياغة اللغوية السليمة للمصلحات و المبادئ المفاهيم من جهة ثانية فضلا عن تفادي الإشكالات التي قد تنجم عن غموض المصطلح أو الخلل في الصياغة لاسيما في حال النقل عن نظم قانونية مختلفة .

و نخلص في ختام هذه الدراسة إلى مجموعة من النتائج و التوصيات تتمثل في :

أولا/ النتائج :

1/ إن الترجمة القانونية تحتل أهمية كبيرة ضمن النظام القانوني داخل أي الدولة.

2/ إن إجادة أصول الترجمة القانونية له تأثير كبير على صحة و دقة الصياغة اللغوية لقواعد القانون.

3/ إن كل خلل ناتج عن الخطأ في عملية إختيار المصطلح الأنسب للمصطلح القانوني الأصلي قد ينتج آثارا لا تقتصر على الجانب اللغوي بل تمتد لتشمل الجانب القانوني لاسيما اذا تعلق الأمر بمفاهيم قانونية.

(36) – المادة 687 من ق إ م إ .

(37) – محمد رشاد الحمزاوي، المنهجية العامة لترجمة المصطلحات و توحيدها و تنميطها (الميدان العربي)، دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان، 1986، ص 44.43.

4/ إن الإهتمام بالترجمة القانونية يكون عبر توسيع دائرة البحث العلمي القانوني و كذا الكتابة القانونية كل منهما ليشملا الجانب اللغوي للقانون و الذي يعرف بالصياغة التشريعية.

5/ إن أخذ الترجمة القانونية بعين الإعتبار من شأنه أن يؤدي إلى تحكم الباحثين و دارسي القانون أكثر في مجال المصطلح القانوني و كذا في مجال الصياغة القانونية السليمة لهذه المصطلحات ما يؤدي إلى التحكم الدقيق في صياغة القواعد القانونية عموما.

6/ إن من نتائج الترجمة القانونية السليمة هو تفادي أي لبس أو غموض أو تعارض أو تناقض للمفاهيم القانونية التي تتضمنها مواد القانون في التشريع الجزائري و هو ما يسهل فهمها من جهة و سهولة تطبيقها من جهة ثانية .

ثانيا/ التوصيات :

1/ وجوب إعطاء هذا الفرع جانبه القانوني و عدم الإكتفاء باعتباره مجرد تطبيقات عملية للغات التخصص و بالتحديد لغة التخصص القانونية .

2/ تكوين رجال القانون في المجال اللغوي بما يساعد على الإحاطة بعلم المصطلح القانوني بمختلف اللغات و ووجوب أن لا يقتصر ذلك على المترجمين فقط .

3/ عدم الإبقاء على تخصص الترجمة القانونية قاصرا على الباحثين في المجال الترجمي أو في مجال علم المصطلح بل أن الصياغة القانونية بما فيها الترجمة القانونية يجب ان تجد لها تأصيلا علميا لدى الباحثين في مجال القانون.

4/ تأصيل مقياس الترجمة القانونية ضمن برامج التكوين لدى الباحثين و دارسي القانون و ان يكون هذا التأصيل علميا و متعمقا.

5/ عدم الإكتفاء بمجرد تلقين بعض المصطلحات و مرادفاتها ضمن بل يجب ان يتطرق الى اصول هذا الفرع من الترجمة من أسس و مبادئ مفاهيمية.

6/ تلقين القواعد و الآليات و أساليب وضع المصطلحات ضمن إطار علمي و موضوعي و قانوني باعتبار الترجمة القانونية تعتبر شكلا من أشكال الكتابة القانونية و ليست فقط نشاطا لغويا يقوم على المرامزة بين اللغات المختلفة.

قائمة المصادر والمراجع:

أولا: النصوص القانونية

ـــ الأمر رقم 84-11 مؤرخ في 9 رمضان عام 1404 الموافق 9 يونيو سنة 1984 والمتضمن قانون الأسرة، المعدل والمتمم بموجب الأمر رقم 02-05 المؤرخ في 27 فبراير 2005 ، الصادر بالجريدة الرسمية عدد 15، الصادرة بتاريخ : 27 فبراير 2005.

ـــ الأمر رقم 75-58 المؤرخ في 26 سبتمبر 1975 المتضمن القانون المدني المعدل و المتمم بالقانون 05-10 المؤرخ في 13 جمادى الاولى عام 1426 الموافق 20 يونيو 2005، ج ر عدد 48 المؤرخة في 19 جمادى الاولى 1426 الموافق 26 يونيو 2005.

ـــ الامر رقم 75-59 المؤرخ في 20 رمضان عام 1395 الموافق 26 سبتمبر 1975 المتضمن القانون التجاري، المعدل و المتمم بالقانون رقم 22-09 المؤرخ في 04 شوال 1443 الموافق 5 مايو 2022، ج ر عدد 32، المؤرخة في 14 مايو 2022.

ـــ القانون رقم 05-03 مؤرخ في 27 ذي الحجة عام 1425 الموافق ل 6 فبراير 2005، يتعلق بالبذور و الشتائل و حماية الحيازة النباتية، ج ر، العدد 11 المؤرخة في 9 فبراير 2005.

ـــ القانون 08-09 المؤرخ في 18 صفر 1429 الموافق 25 فبراير 2008 المتضمن قانون الاجراءات المدنية و الادارية، المعدل و المتمم بالقانون 22-13 المؤرخ في 13 ذي الحجة 1443 الموافق 12 يوليو 2022، ج ر عدد 48 ، المؤرخة في 17 يوليو 2022.

ثانيا: الكتب

ـــ ماتيو غيدير، مدخل الى علم الترجمة ، التأمل في الترجمة : ماضيا و حاضرا و مستقبلا، ترجمة أ.د محمد أحمد طجو، جامعة الملك سعود، النشر العلمي و المطابع، 2012.

ـــ محمد رشاد الحمزاوي، المنهجية العامة لترجمة المصطلحات و توحيدها و تنميطها (الميدان العربي)، دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان، 1986.

ـــ شريفي عبد الواحد و آخرون، ترجمة النص القانوني، دار الغرب للنشر و التوزيع، وهران، 2006.

ثالثا: الرسائل والمذكرات

ـــ سواسي رفيق، الحماية القانونية للأصناف النباتية الجديدة في القانون الجزائري و الإتفاقيات الدولية، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، تخصص قانون الملكية الصناعية، قسم الحقوق، جامعة باتنة 1، السنة الجامعية 2021-2022.

ـــ زهرة عبد الباقي، اشكالية ترجمة مصطلحات قانون الجنسية الجزائري،مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجيستير، تخصص تعليمية الترجمة والمصطلحاتية، قسم الترجمة، كلية الآداب و اللغات، جامعة تلمسان، السنة الجامعية 2014-2015.

رابعا: المقالات

ـــ إكرام محمد الشريف، القانون و الترجمة القانونية في الجزائر، بدايات و تحديات، مجلة آفاق للبحوث والدراسات، المجلد 3 ، العدد 1 ، 2020.

ـــ أمينة كواتي ، ترجمة المصطلح القانوني في ظل تعددية الأنظمة القانونية، مجلة الواحات للبحوث والدراسات، المجلد 10، العدد 1، 2017.

ـــ بوجلاب أمين، بوخالفة محمد رضا و بن عودة عديلة، تكوين المترجم في مجال الترجمة القانونية في عصر العولمة بين الواقع الاكاديمي و الآفاق المهنية، مجلة دفاتر الترجمة، المجلد 24، العدد 1، 2021.

ـــ حساين سهام، ترجمة المصطلحات القانونية، مجلة النقد و الدراسات الأدبية و اللغوية، المجلد 1،العدد 2 . 2015

ـــ رمضاني فاطمة الزهراء، الترجمة القانونية للقاعدة الدستورية من العربية الى الفرنسية : بين إشكالية المصطلح و صعوبة البحث عن معناها الدلالي المقصود (التعديل الدستوري لسنة 2020 انموذجا)، مجلة دفاتر الترجمة، المجلد 27، عدد خاص، 2022 .

ـــ عبد الحق بلعابد، ترجمة النص القانوني بين كفاءات المترجم و اكراهات المصطلح، مجلة المترجم، المجلد 6، العدد 1 ، 2006.

ـــ ياسمين طواهرية و زينة سي بشير، التنوع المصطلحي في الترجمة القانونية ما بين العربية و الاسبانية، مجلة معالم، المجلد 10، العدد 1، 2020.

خامسا: المواقع الإلكترونية

https://mawdoo3.com/تعريف_القانون_لغة_واصطلاحا

https://www.mdrscenter.com/الترجمة-القانونية-legal-translation/